والكل باطل لأمر نفي شيئية المعدوم ومجعولية الماهية ماهية والوجود
وجودا والموصوفية موصوفية سواء وجد الغير أو لم يوجد وأن حال الوجود
لا تأثير فيه وأن الموصوفية أمر اعتباري لا تحقق له إلا اعتبارا **والجواب**
أن التأثير في الماهية بأن يجعلها متحققة لا بأن يجعلها ماهية أو في الوجو
د الخاص بأن يجعله للماهية لا بأن يجعله موجودا **قوله** وبأنه لو وجد
المؤثرية والحاجة تسلسلت فضعفه ظاهر **ثم** ومنها أنه لو وجدت
مؤثرية المؤثر في الممكن واحتياج الممكن إليه لكان كل منهما أمرا ممكنا
له لكان مؤثرا له واحتياج ويتسلسل وكل منهما باطل مؤثرية المؤثر أو
احتياج الاحتياج عينه لأن ذلك يشبه الأمور التي لها تحقق إلا اعتبارا
والجواب أن كون المؤثر مؤثرية والاحتياج اعتباريا فلا ينافي كون المؤثر
مؤثرا والممكن محتاجا على ما سبق غير مرة وما يقال إنه لو مطابقة العقل دون الخا
رج كان جهلا لانتفاء المطابقة وإن كان منهما صفة متأصلة قبل الأخذ هان
يستحيل قيامها بالذهن **فجوابه** أن عدم المطابقة للخارج إنما يكون
جهلا إذا حكم العقل بالثبوت في الخارج ولم يثبت وأن الحاصل قبل الأخذ هاهنا
كون الشيء بحيث إذا تعقله الذهن مطابقه منتزع هو المؤثرية أو الحا
جة **قوله المبحث السادس** العقل يحكم بالاحتياج بمجرد ملاحظة كون
الذات غير مقتضية للوجود والعدم فيكون المحوج هو الإمكان لا الحدوث
مستقلا أو شطرا أو شرطا لأنه والحدوث صفة الوجود المتأخر عن الماهية
المتأخر عن الاحتياج وكثير من المتكلمين عكسوا الدعوى والدليل لاه
بطل بقوله العقل يحكم بالاحتياج بمجرد ملاحظة اقتضاء الشيء لم يكن فيكون
المحوج هو الحدوث لا الإمكان كيف وهو كيفية الماهية إلى الوجود المتأخر
عن الاحتياج **والجواب** أنا لا نسلم أن الإمكان يتحقق بدون الاحتياج
بل أن العقل بعد ملاحظة الإمكان يحكم بالاحتياج فيقال علة الاحتياج إلى
الغير هو التغير والاعتراض بأنه لو احتاج حال البقاء لزم

الذاتي

التأثير حال البقاء في الوجود تحصيل الحاصل فإن في البقاء أو في أمر متجدد تأثير غير
الباقي جاز أن لا إمكان صح زيادة حال ما قبل الوجود فإنه نفي **والجواب** أن لا
معنى للاحتياج إلى المؤثر توقف الوجود أو العدم واستمر أو على أمر ما **ثم** قد سبق
أن الممكن محتاج إلى السبب لا أن ذلك عند الحكمة تبعة وبعض المتكلمين لإمكانه
وعند قدماء المتكلمين لحدوثه وقيل لإمكانه مع الحدوث وقيل بشرط الحدوث
احتجت الحكمية على دعواهم بأن العقل إذا لاحظ كون الشيء غير مقتض
الوجود والعدم بالنظر إلى ذاته حكم بأن وجوده وعدمه لا يكون إلا بسبب
خارج وهو معنى الاحتياج سواء لاحظ كونه مسبوقا بالعدم أو لم يلاحظ
واحتجوا على إبطال مذهب المخالف بأن الحدوث وصف للموجود متأخر عنه لكونه
عبارة عن مسبوقية الوجود بالعدم والوجود متأخر عن تأثير المؤثر وهو عن
الاحتياج إليه وعليه علة الاحتياج وجزئيتها وشرطها فلو كان الحدوث
علة أو جزءها أو شرطها لزم تأثير الشيء عن نفسه بمراتب وعارضهم
بعض المتكلمين فقالوا سبب الاحتياج هو الحدوث لأن العقل إذا لاحظ كون
الشيء وما يوجد بعد العدم حكم بالاحتياج إلى علة تخرجه عن العدم إلى الوجود و
إن لم يلاحظ كونه غير ضروري الوجود والعدم ولا يجوز أن يكون هو الإمكان
لأنه كيفية لنسبة الوجود إلى الماهية فيتأخر عن الوجود المتأخر عن الثاني
المتأخر عن الاحتياج إلى المؤثر والجواب أن هذه العلة إنما هي بحسب العقل
بمعنى أنه بعد ملاحظة الإمكان أو الحدوث وبهذا يظهر أن كلام الحكيم في
الإبطال مغالطة وإنما الإثبات فكلام المتأخرين أظهر وبالعنوان احتج ر
واعترض بأنه لو كانت علة الاحتياج إلى المؤثر هو الإمكان أو الحدوث وهما لازمان
للممكن والحادث احتاجا حالة البقاء لدوام المعلول بدوام العلة واللازم باطل
لأن التأثير إما في الوجود وقد حصل بمجرد وجود المؤثر فيلزم تحصيل الحاصل
بحصوله ثانيا أو في البقاء أو في أمر آخر متجدد وهو تأثير غير الباقي في
أعني الممكن والحادث فيلزم استغناؤهما عن المؤثر ولا يكون الإمكان علة